الصباح الاقتصادية 12

العدد 3196 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 10 صفر 1440 - الموافق 19 أكتوبر 2018
Friday 19 October 2018 - No.3196 - 11 th Year

مع توقعات بارتفاع نسبة النمو إلى 2.6 في المئة مع نهاية العام

«الوطني»: معدل النمو الاقتصادي يصل 0.7 في المئة على أساس سنوي خلال النصف الأول

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن الأخبار الاقتصادية المحلية تفاوتت خلال شهر سبتمبر. فمن جهة، كان النمو غير النفطي القوي من المتوقع في النصف الأول من العام 2018، بالإضافة إلى تعزيز الميزانية المالية، نتيجة ارتفاع إنتاج النفط وبلوغ الأسعار أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات. إلا انه من جهة أخرى، تباطأ نمو الإنفاق الاستهلاكي وتراجعت المبيعات العقارية (وإن كان ذلك بسبب العوامل الموسمية)، حيث بعد كلاهما من الركائز التقليدية للاقتصاد غير النفطي. وفي إطار سعي بنك الكويت المركزي لتعزيز النمو الاقتصادي، أبقى على أسعار الاقراض الرئيسية دون تغير، رغم رفع أسعار الفائدة مؤخرا من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كما ساعدت ترقية البورصة الكويتية ضمن مؤشر فوتسي إلى نمو كبير في انشطة التداول وارتفاع العمليات الشرائية من قبل الأجانب إلى مستويات قياسية، إلا ان ذلك لم يؤثر كثيرا على أسعار الأسهم نتيجة لتزايد عمليات جني الأرباح.

ارتفاع مستويات النمو غير النفطي

ووفقاً للبيانات الرسمية المبدئية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.7 % على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2018، بعد التحسن الذي سجله في الربع الأول من العام على خلفية انتعاش الأنشطة غير النفطية، معوضا بذلك تراجع الإنتاج النفطي. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.9% على أساس سنوي في النصف الأول من العام، مدعوما بالأداء الجيد لقطاعات الاتصالات والتصنيع والمرافق العامة. في ذات الوقت، أدى تراجع انشطة التكرير (احدى القطاعات النفطية) إلى انخفاض الإنتاج النفطي بنسبة 2.2% في النصف الأول من العام الحالي، في حين استقر انتاج النفط الخام والغاز دون تغير في إطار الالتزام بالحدود المتفق عليها ضمن اتفاقية الأوبك لخفض الإنتاج. وقد تم تخفيف مستوى الالتزام ضمن محاولة تعويض تراجع الإنتاج من قبل إيران وفنزويلا. وعلى الرغم من أن البيانات غير النفطية في النصف الأول من العام 2018 كانت القوى من التوقعات، إلا أن تلك الأرقام قد تتسم بالتذبذب، حيث ما زلنا نتوقع ارتفاع معدلات النمو بنسبة 2.8 % للنشاط غير النفطي و2.5 % في إنتاج النفط في العام 2018 بشكل عام، بما يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.6 %.

ارتفاع الأسعار والانتاج يدعم قطاع النفط وبنك الكويت المركزي يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير

ارتفاع أسعار النفط

بعد أن سجلت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً في أغسطس، واصلت اتجاهها التصاعدي في سبتمبر ليرتفع سعر خام النفط الكويتي بنسبة 6 % بالفا 80 دولار للبرميل ثم واصل ارتفاعه إلى 83 دولار للبرميل في أوائل أكتوبر. حيث أن هناك مخاوف مستمرة بخصوص توقعات زيادة الإنتاج قبيل تطبيق العقوبات الأمريكية على إيران في شهر نوفمبر المقبل. وفي الواقع، هناك بالفعل بعض الشكوك بشأن قدرة الأعضاء الرئيسيين في منظمة الأوبك والدول غير الأعضاء، بما في ذلك السعودية، على زيادة إنتاجهم لتعويض نقص الإنتاج الإيراني، على الرغم من تأكيد عكس ذلك. و لقد ارتفع الإنتاج في أغسطس بمعدل اقل من نصف مليون برميل يومياً، وهو المستوى المستهدف منذ يونيو الماضي، مما أدى إلى دعم ارتفاع الأسعار نتيجة لتزايد التكهنات حول احتمال التعرض لقيود الطاقة الانتاجية. ومع ارتفاع متوسط سعر خام التصدير الكويتي إلى 70 دولار للبرميل منذ بداية العام حتى تاريخه، تميل الكفة بوضوح نحو تخطي المتوسط السنوي لمستوى توقعاتنا البالغ 69 دولار للبرميل.

وقد أدت الكويت دورها في زيادة إمدادات الأوبك عن طريق رفع إنتاجها من النفط الخام إلى 2.80 مليون برميل يومياً في شهر أغسطس، بزيادة طفيفة مقارنة بشهر يوليو، إلا انها تعد زيادة كبيرة بنحو 100.000 برميل يومياً (3.7 %) منذ مايو. وما تزال توقعاتنا تشير إلى أن الانتاج قد يصل إلى 2.85 مليون برميل يومياً خلال الأشهر القادمة، أما بالنسبة للعام بأكمله، فقد يترتب على ذلك نمو بحوالي 2.5 % تقريباً. وبالنسبة للعام المقبل، نتوقع أن تستقر معدلات الإنتاج إلى حد ما عند نفس المستويات، إلا ان الطاقة الإنتاجية للكويت قد تشهد ارتفاعاً، اذا تم إعادة تشغيل المنطقة المحايدة المشتركة مع السعودية كما تردد مؤخراً، حيث تصل حصة الكويت إلى 250 الف برميل يومياً في حال تم استعادة مستوى الانتاج بالكامل.

تراجع أسعار العقارات

تراجعت المبيعات العقارية في أغسطس بنسبة 15 % على أساس سنوي، حيث بلغت 132 مليون دينار كويتي فيما يعد ادنى مستوياتها منذ سبتمبر 2016. وقد جاء هذا التراجع كنتيجة لانخفاض عدد ومتوسط حجم الصفقات على أساس سنوي لكافة القطاعات العقارية الثلاثة: السكني، والاستثماري، والتجاري. وقد يعزى هذا التراجع لمجموعة من العوامل، من أبرزها ان شهر أغسطس بصفة عامة يعتبر من اقل الأشهر نشاطا، والذي صادف ايضا عطلة عيد الأضحى المبارك، بالإضافة إلى بعض عمليات التصحيح بعد الارتفاعات القوية التي سجلها قطاع العقار في يوليو. أما بالنسبة للأسعار، فقد شهد أغسطس استمرار للاتجاهات السلبية التي لوحظت خلال الأشهر السابقة. وكانت أسعار الشقق السكنية هي الاستثناء الوحيد، حيث ارتفعت بنسبة 8.1 % على أساس سنوي بعد تراجعها خلال معظم فترات الستة. إلا ان ذلك يعود بشكل أساسي إلى تراجع أسعار الشقق السكنية العام الماضي، حيث لايزال السوق يعاني من ضغوط تراجع أسعار الإيجارات وزيادة عدد الشقق المعروضة.

تراجع مستويات نمو الانفاق الاستهلاكي

استقر مؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي في سبتمبر، إلا ان معدل النمو قد تراجع للشهر الثالث على التوالي إلى 2.4 % على أساس سنوي. حيث أثر ضعف الانفاق على السلع غير المعمرة على مستوى النفقات بصفة عامة، في حين ان الانفاق على السيارات والخدمات تلقى دفعة جيدة. كما قد يؤثر النمو الضعيف للأجور، وضعف مستوى الاقتراض والقروض الشخصية وتراجع عدد عائلات الوافدين على نمو الإنفاق. وعلى الرغم من ذلك، فمع ارتفاع مستوى الثقة إلى أعلى مستوياته منذ أربع سنوات، وتحسن نمو الوظائف وارتفاع أسعار النفط بما يساهم في دعم وتعزيز الافاق المستقبلية، نتوقع أن يتعافى الإنفاق الاستهلاكي وأن يظل داعما للنمو الاقتصادي الكلي على مدى الأشهر القادمة.

ارتفاع التضخم في أغسطس

ارتفع مستوى التضخم هامشيا من 0.8 % في يوليو إلى 0.9 % في أغسطس، مدفوعا بشكل رئيسي بتخفيف وتيرة الانكماش في قطاع الملابس والأحذية وارتفاع معدل في أسعار المواد الغذائية. وبشكل عام العنصران معا 25% من سلة السلع المكونة لمؤشر أسعار المستهلك. حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 1.4 % على أساس سنوي بعد ان كانت سلبية في وقت سابق من العام، في حين تباطأ وتيرة انخفاض أسعار الملابس بسبب تراجع مبيعات موسم الصيف والعروض الترويجية. واستقر التضخم في إيجارات المساكن عند 0.9- % على أساس سنوي، كما لم يتغير مستوى التضخم باستثناء المواد الغذائية والسكن عند 1.9 % على أساس سنوي.

هذا ويبدو أن معدل التضخم الإجمالي يتحرك في اتجاه يتماشى مع توقعاتنا البالغة 0.8 % في المتوسط للعام 2018. إلا انه على الرغم من ذلك، هناك بعض المخاطر السلبية البسيطة بما في ذلك تراجع أرقام قطاع الإسكان، حيث لا يزال عدد الشقق الشاغرة مرتفعا نسبيا مع استمرار انخفاض الإيجارات.

فائض الحساب الخارجي الجاري

سجل الحساب الجاري الكويتي فائضا قدره 4.7 مليار دينار كويتي (23 % من إجمالي الناتج المحلي) في النصف الأول من العام 2018، فيما يعد افضل اداء له خلال اربع سنوات، وذلك بفضل ارتفاع أسعار الطاقة (ارتفع متوسط سعر النفط الخام الكويتي بنسبة 36 % على اساس سنوي في النصف الأول من العام 2018)، مما عزز قيمة كل من صادرات النفط الخام والبتروكيماويات. وارتفعت السلع المستوردة بنسبة 8 % على أساس سنوي خلال نفس الفترة، بدعم من زيادة الطلب المحلي وارتفاع مستويات ثقة المستهلك. وبالنسبة لقطاع الخدمات، فقد كانت النفقات المرتبطة بالسفر إلى الخارج من أبرز النفقات كالعادة، حيث سجلت أقوى ارتفاعاتها في ستة اشهر.

العمليات الشرائية للأجانب في البورصة

انهى المؤشر العام لبورصة الكويت تداولات شهر سبتمبر عند مستوى 5128 نقطة، بتراجع هامشي (0.2- %) عن مستويات شهر أغسطس. إلا انه تفوق في أدائه على مؤشر مورغان ستانلي لدول مجلس التعاون الخليجي (0.5- % على أساس شهري). وجاء هذا التراجع على الرغم من ارتفاع انشطة التداول، حيث ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة إلى 557 مليون دينار كويتي، فيما يعد أعلى بكثير من المتوسط الشهري المسجل منذ بداية العام حتى تاريخه. وجاء قطاع المواد الأساسية في الصدارة خلال شهر سبتمبر، مسجلا نموا بنسبة 3.8 % مقارنة بأغسطس، تبعه قطاعي التامين والبنوك، بنمو شهري بلغت نسبته 2.2 % و1.8 % على التوالي. وسجل قطاعي العقار والخدمات الاستهلاكية أسوأ اداء على مستوى السوق بتراجع بلغت نسبته 9.7 % و6.5 % على التوالي.

وتلقت انشطة التداول دعماً قوياً من الاستثمارات الأجنبية، حيث قفز صافي العمليات الشرائية للأجانب إلى مستويات قياسية بلغت قيمتها 59 مليون دينار كويتي، ليرتفع بذلك اجمالي الاستثمار الأجنبي هذا العام إلى 160 مليون دينار كويتي (+ 60 % على أساس شهري). ولقد ارتبطت تلك التدفقات بانضمام بورصة الكويت إلى مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة مع بداية المرحلة الأولى في 24 سبتمبر فيما ستكون المرحلة الثانية في أواخر ديسمبر. وعلى الرغم من أن صافي الاستثمار الأجنبي كان إيجابياً، إلا أن معدل عمليات البيع من جانب الأجانب جاءت أعلى من المتوسط في سبتمبر، مع استمرار العمليات البيعية من قبل المستثمرين المحليين والخليجيين، و لا يزال هناك خطر إضافي في يتمثل في عمليات بيع أوسع في الأسواق الناشئة، رغم أن التأثير على منطقة الخليج حتى الآن يبدو متواضعاً.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال المؤشرات إيجابية بصفة عامة مع ارتفاع أسعار النفط وتحسن خلفية الاقتصاد الكلي، وكذلك ترقب قرار مؤشر مورغان ستانلي لإعادة تصنيف السوق الكويتي من مصاف الأسواق الناشئة إلى الأسواق الناشئة في النصف الثاني من العام 2019. وإذا تحقق ذلك، فقد تؤدي تلك الترقية في نهاية المطاف إلى ضخ نحو 1.2 مليار دولار (364 مليون دينار كويتي)، علاوة على ذلك، ما يزال اداء السوق قوياً إلى حد كبير، حيث ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 6.2 % منذ بداية العام حتى تاريخه واستقرت القيمة السوقية عند مستوى قريب من 30 مليار دينار كويتي.

الرسم البياني ٤: مؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي

رسم بياني توضيحي

- تراجع حاد لمبيعات القطاع العقاري في أغسطس بعد الأداء القوي في يوليو
- انخفاض الانفاق الاستهلاكي للشهر الثالث على التوالي في سبتمبر بسبب تراجع الإنفاق على السلع غير المعمرة
- ارتفاع أنشطة التداول في بورصة الكويت في سبتمبر على خلفية الترقية ضمن مؤشر «فوتسي»
- فائض الحساب الخارجي الجاري يصل إلى أعلى مستوى له في أربع سنوات في النصف الأول من العام

ارتفاع سعر خام التصدير الكويتي إلى أعلى مستوياته منذ أربع سنوات وصولاً إلى 83 دولار للبرميل

«أسواق المال» تدعو الشركات المدرجة إلى الالتزام بتطبيق أحكام «الحوكمة»

مؤشرات البورصة تتباين.. و«العام» ينخفض 4.02 نقاط

دعت هيئة أسواق المال الكويتية امس الخميس الشركات المدرجة إلى ضرورة الالتزام بتطبيق أحكام «الحوكمة» وذلك في اطار حرصها على توفير حماية المتعاملين في انشطة الأوراق المالية بصورة عامة.

وقالت الهيئة في بيان منشور على موقعها إن الموعد النهائي لإعداد اول تقرير عن مراجعة وتقييم إدارة مكتب او وحدة التدقيق الداخلي هو 30 يونيو 2019.

ولفتت إلى ضرورة تكليف مراقب حسابات لإعداد التقرير المشار إليه سواء كان مقيدا في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة او غير مقيد.

وأسست هيئة أسواق المال الكويتية كهيئة مستقلة تقوم بتنظيم ومراقبة انشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة.

وانهت البورصة تعاملاتها الأسبوعية امس الخميس على انخفاض المؤشر العام 4.02 نقطة ليبلغ مستوى 5004 نقاط بنسبة 0.08 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 49.9 مليون سهم تمت من خلال 2560 صفقة نقدية بقيمة 10.2 مليون دينار كويتي «نحو 33.66 مليون دولار امريكي».

اداء متباين للمؤشرات

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 2.4 نقطة ليصل إلى مستوى 4697.7 نقطة وبنسبة ارتفاع 0.05 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 26.5 مليون سهم تمت عبر 1048 صفقة نقدية بقيمة 1.9 مليون دينار «نحو 6.2 مليون دولار».

وانخفض مؤشر السوق الأول 7.5 نقطة ليصل إلى مستوى 5172.99 نقطة وبنسبة ارتفاع 0.15 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 23.3 مليون سهم تمت عبر 1512 صفقة بقيمة 8.3 مليون دينار «نحو 27.39 مليون دولار».

وكانت شركات «مراكز» و«رمال» و«تحصيلات» و«ميناء» و«رمايه» الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم «أهلي متحد» و«برقان» و«خليج ب» و«الاثمار» و«التجارية» الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت «ستام» و«اكتتاب» و«آبار» و«العقارية» و«ريم».

وتابع المتعاملون إفصاح مكملا من شركة «المواشي» الكويتية بشأن حصول شركتها التابعة «رنوا» المتواجدة في استراليا على رخصة تصدير المواشي لمنطقة الخليج العربي.

كما تابع المتعاملون إفصاحا من لوجستيك بشأن الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهمها فضلاً عن إيضاح من شركة «الافكو» بشأن التداول غير الاعتيادي على سهمها وإعادة التداول في سهم «منشآت» وإعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع اوراق مالية لمصلحة حساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

وشهدت الجلسة إفصاحا من شركة «المعادن والصناعات التحويلية» بشأن دعاوى وأحكام قضائية علاوة على الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهم شركة «الأرجان» العقارية.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على ان تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي او سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

اما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«السياحة الصحية بدبي» يدشن حملته الترويجية في الكويت

لقطة جماعية للمسؤولين

اطلقت «إدارة السياحة الصحية» في «هيئة الصحة بدبي» مؤخراً بالتعاون مع شركة «الإمارات للعطلات» حملتها الترويجية الجديدة في الكويت، في إطار جهودها الحثيثة لتعزيز المكانة الريادية التي تحظى بها إمارة دبي كوجهة مفضلة للسياحة الصحية على الخارطة الإقليمية والعالمية، فضلاً عن توفير تجربة فريدة من نوعها لقاصدي السياحة الصحية والاستشفائية في دبي.

وتهدف الحملة الترويجية إلى رفع مستوى الوعي بالعديد من الفوائد والمزايا التي يمكن الحصول عليها ضمن قطاع السفر ومجموعة من باقات وعروض العطلات وخدمات الصحة والعافية، والتي تشمل على رحلات العودة على متن طيران الإمارات، وإقامة لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام في أحد الفنادق المرموقة، التي تضم العديد من مرافق الصحة والعافية والبرامج الصحية المميزة المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء، بما في ذلك الوجبات اليومية اللذيذة.

وقد قام الوفد باستعراض مرافق الصحة والعافية الفاخرة التي تتوفر في إمارة دبي، والتي تشمل على مركز «دي إن أيه» للصحة والعافية ومنتجع ذا ريتريت نخلة دبي وام غاليري من سوفتيل. ويعد مركز «دي إن أيه» للصحة والعافية، أحد مراكز الرعاية الطبية المتكاملة والاستشفاء، ويتخذ من منتجع تاليس سبا الصحي في مدينة جميرا مقراً له.

ويقع منتجع ذا ريتريت نخلة دبي إم غاليري من سوفتيل، في منطقة نخلة جميرا، ويحتضن مركز «رايا» للعافية، وهو الأول من نوعه في العالم، والذي يوفر حزمة متكاملة من الخيارات الصحية الشاملة للعملاء.